الأمانة العامة
قطاع الشؤون القانونية
إدارة الشؤون القانونية

الدورة الرابعة
لمؤتمر الدول الاطراف
في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

التقرير والقرارات

الرياض - المملكة العربية السعودية
22- 2022/3/23م

تقرير وقرارات
الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف
في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

٢٢- ٢٠٢٢/٣/٢٣م

الرياض- المملكة العربية السعودية

تنفيذاً للقرارات الصادرة عن الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي انعقدت خلال الفترة من ٧-٢٠٢٠/١/٨ بمدينة الرباط بالمملكة المغربية، وتحديداً القرار رقم (٤) الذي نص على: " الموافقة على طلب المملكة العربية السعودية باستضافة ورئاسة الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وذلك خلال شهر ديسمبر عام ٢٠٢١ ".

وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون القانونية - إدارة الشؤون القانونية)، وبإستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية ممثلة في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، عقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وذلك بتاريخ ٢٢-٢٠٢٢/٣/٢٣م بالمملكة العربية السعودية، مدينة الرياض بمشاركة وفود الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية- دولة الإمارات العربية المتحدة- مملكة البحرين- الجمهورية التونسية- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- المملكة العربية السعودية- جمهورية العراق - سلطنة عمان- دولة فلسطين- دولة قطر- دولة الكويت- جمهورية مصر العربية- المملكة المغربية)، وبحضور معالي السفير/ د.محمد الأمين ولد اكيك الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون القانونية، وسعادة وزير مفوض/ ياسر عبد المنعم عبدالعظيم- مدير إدارة الشؤون القانونية، مسؤول الأمانة الفنية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

كما شارك بصفة مراقب كل من:

دولة ليبيا، والجمهورية اليمنية، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، والبرلمان العربي، ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

(مرفق قائمة بأسماء السادة أعضاء الوفود المشاركة في أعمال الدورة الرابعة)

وعلى هامش أعمال المؤتمر المشار إليه، بدأت فعاليات المنتدى العربي لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، وتضمن هذا المنتدى ثلاث جلسات هي:

- الجلسة الأولى: بعنوان " آليات تعزيز العمل العربي المشترك في مجال مكافحة الفساد".
- الجلسة الثانية: بعنوان " الدور المأمول لشبكة مبادرة الرياض العالمية (شبكة قلوب) في تعزيز التعاون العربي والدولي لاسترداد الموجودات ".
- الجلسة الثالثة: بعنوان " التحديات والفرص في تطوير أدوات قياس معدلات الفساد".

حيث افتتح أعمال الجلسة كلاً من:

- معالي الأستاذ/ مازن بن إبراهيم الكهموس، رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية.
- معالي السفير/ محمد الأمين ولد اكيك، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون القانونية.
- معالي الدكتور/ عبد المجيد بن عبد الله البنيان، رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- كلمة مسجلة لمعالي السيدة/ غادة والي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قدم لها القاضي الدكتور/ حاتم علي، الممثل الإقليمي للمكتب.

وانتهت أعمال المنتدى العربي لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد بالتوصيات الآتية:

أولاً: دعم تنفيذ آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والاستفادة منها في التغلب على التحديات التي تواجه الدول العربية في مجال التعاون الدولي واسترداد الموجودات من الخارج.

ثانياً: حث الدول العربية على المشاركة بفعالية في شبكة مبادرة الرياض العالمية للربط بين أجهزة إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، مع التأكيد على أهمية أن تقوم الشبكة بتعزيز التكامل بينها وبين الشبكات الدولية الأخرى المعنية بمكافحة الفساد.

ثالثاً: التأكيد على أهمية العمل على تطوير أدوات قياس الفساد، بما يساعد الدول على تقييم التقدم المحرز في جهود مكافحة الفساد، ويخدم تطوير مؤشرات دولية موضوعية لقياس الفساد.

وفي اليوم الثاني افتتح أعمال الدورة الرابعة معالي السفير/ د. محمد الأمين ولد اكيك، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس قطاع الشؤون القانونية كلمة رحب في مستهلها بالوفود المشاركة، ناقلاً لهم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط وتمنياته بأن تكلل أعمال المؤتمر بالنجاح والتوفيق، وأن يصل إلى تحقيق ما تصبو إليه شعوبنا العربية من تقدم في مجال العدالة ومكافحة الفساد، كما توجه بخالص الشكر والتقدير إلى معالي الأستاذ/ مازن بن إبراهيم بن محمد الكهموس – رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية وكافة المنتسبين إليها، لما لمسه منهم من حفاوة الاستقبال وحسن التنظيم والإعداد الجيد لأعمال هذا المؤتمر، كما توجه بجزيل الشكر إلى معالي السيد/ محمد بشير الراشدي – رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية، رئيس الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وكافة السادة المنتسبين للهيئة، على الجهود التي بذلوها لإنجاح أعمال الدورة السابقة للمؤتمر وسائر الاجتماعات والفعاليات التي عقدت في إطارها.

كما أكد خلال الكلمة على أن جامعة الدول العربية تضع في مقدمة أولوياتها مكافحة الفساد نظراً لما تشكله هذه الظاهرة الخطيرة من تهديد للتنمية، والأمن والاستقرار، وسيادة القانون، مدركة أن التصدي للفساد لا يقتصر على الدول وإنما يشمل أيضاً المنظمات الدولية والإقليمية بالإضافة إلى الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني.

وأشار إلى أن الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد شكلت إطاراً إقليمياً يكمل ويعزز اتفاقية الأمم المتحدة على الصعيد العربي، ومازالت جامعة الدول العربية مستمرة في حث الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية إلى إتمام إجراءات التصديق عليها، حيث يبلغ عدد الدول العربية المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (١٤) دولة عربية، كما أشار بأنه تم اعتماد قرار بتحديد يوم ٢١ ديسمبر من كل عام يوماً عربياً لمكافحة الفساد، وهو اليوم الذي أُصدرت فيه الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في العام ٢٠١٠.

ثم تحدث بعد ذلك معالي السيد/ محمد بشير الراشدي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية ورئيس الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، لتسليم الرئاسة للمملكة العربية السعودية. كما أعرب عن أهمية تنظيم هذه الدورة في سياقٍ إقليمي والذي يدعو إلى المزيد من التآزر والتعاون لمواصلة العمل والجهد

من أجل القضاء على آفة الفساد والنهوض بقيم النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة وفق ما تُؤَكِّدُ على ذلك الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وما تَفْرضه التحديات والإكراهات التي يَطْرحها تفشي هذه الآفة على المسار التنموي للدول بمختلف تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والبيئية حيث جاءت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد كإطار قانوني إقليمي لتنسيق وتوحيد الجهود العربية، ووثيقة مرجعية تكرس مبدأ التكامل والانسجام بين التدابير الوقائية والزجرية والتَّوْعَوِيَة والتواصلية، وتأخذ بعين الاعتبار أهمية التعاون والتنسيق الوطني والدولي في هذا المجال.

وبعد تسليم الرئاسة للمملكة العربية السعودية، القى معالى الأستاذ/ مازن بن إبراهيم الكهموس – رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية، كلمة رحب فيها بأصحاب المعالي رؤساء هيئات الرقابة ومكافحة الفساد في الدول العربية وبالسادة والسيدات ممثلي الوفود المشاركة من الدول العربية في بلدهم الثاني المملكة العربية السعودية، كما تقدم بالشكر الجزيل لمعالي رئيس الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف معالي السيد/ محمد بشير الراشدي، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في المملكة المغربية وذلك على حسن ترؤسه للدورة السابقة، وجهوده خلال السنتين الماضية، كما قدم الشكر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكافة الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على الجهود الحثيثة التي بذلت للتحضير لهذه الدورة، والتي تنعقد في وقت تعاني فيه كافة الدول، لا سيما النامية منها، من تحديات الفساد، وأن نتيجة لتلك الجهود، يأتي هذا الاجتماع بين الدول الأطراف في الاتفاقية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية والخبراء الدوليين، وذلك لاتخاذ قرارات هامة تمثل مرحلة جديد لتعزيز العمل العربي المشترك في مكافحة الفساد واسترداد الموجودات والتعاون الدولي، بما يحقق المصالح المشتركة للدول العربية.

وبعد ذلك تم الاستماع لكلمة مسجلة من معالي السيد / حسن عبد الشافي أحمد- رئيس هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية، ورئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما تحدث في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كلاً من أصحاب المعالي رؤساء وممثلي هيئات الرقابة ومكافحة الفساد في الدول العربية في كل من (المملكة الأردنية الهاشمية- دولة الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين- الجمهورية التونسية- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية- جمهورية العراق - سلطنة عمان- دولة فلسطين- دولة قطر- دولة الكويت- جمهورية مصر العربية- المملكة المغربية- دولة ليبيا- الجمهورية اليمنية).

وتم ايضاً مشاركة مسؤولي المنظمات الدولية والإقليمية بكلمة في المؤتمر وهم:

- السيد/ توماس ستيلزر، عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا.
- معالي النائب/ هزاع القحطاني، ممثل البرلمان العربي.
- الدكتورة/ ليز ديفيد باريت، مدير مركز ساسكس لدراسات الفساد.
- السيدة/ برقيت ستروبيل ، رئيس فرع الفساد والجرائم الاقتصادية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- السيد/ جيوفاني تارتاغليا، المستشار القانوني لدى وزارة الخارجية في إيطاليا ورئيس مجموعة مكافحة الفساد بمجموعة العشرين لعام ٢٠٢١.
- العقيد الدكتور/ نايف بن سليمان المطلق، مدير المكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب في الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.
- السيد/ جيرومي بومنت، السكرتير التنفيذي في مجموعة إيجمونت لوحدات الاستخبارات المالية.
- السيدة/ مارسيلا فان بيركيل، أخصائي في مجال استرداد الأصول في منظمة يوروبول.

بعد ذلك أغلقت الجلسة، وقام سعادة السيد وزير مفوض/ ياسر عبد المنعم- مدير إدارة الشؤون القانونية والمشرف على إدارة مكافحة الإرهاب- مسؤول الأمانة الفنية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد باستعراض بنود جدول الأعمال واعتمادها وهي على النحو التالي:

أولا: انتخاب أعضاء مكتب مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (١٦) من النظام الداخلي، حيث تم انتخاب كل من:

- معالي الأستاذ/ مازن بن إبراهيم الكهموس – رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية، رئيساً للدورة الرابعة للمؤتمر.
- معالي القاضي/علاء جواد الساعدي- رئيس هيئة النزاهة الاتحادية بالعراق، نائباً للرئيس.
- معالي السيد/ مختار الأخضري- المدير العام للديوان المركزي لقمع الفساد بالجزائر، مقرراً.

وهم يشكلون بصفتهم أعضاء مكتب الدورة الرابعة للمؤتمر.

ثانياً: ناقش المشاركون متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وقرر المؤتمر التالي:

١- دعوة الدول العربية التي لم توافِ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بنقاط الاتصال الخاصة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لموافاتها بها.

٢- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن التشريعات الوطنية وأنجح الممارسات والتجارب الوطنية ذات الصلة في مجال الوقاية ومكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

٣- الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باحتياجاتها في مجال منع ومكافحة الفساد وتشجيع اتخاذ التدابير الوقائية ذات الصلة، وبناء القدرات الوطنية في مجال صياغة وإعداد الاستراتيجيات الوطنية لمنع ومكافحة الفساد.

٤- قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعقد ورش عمل بصفة دورية لتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات الناجحة بشأن التنفيذ الأمثل لأحكام هذه الاتفاقية، وعرض نتائج هذه الورش على دورات المؤتمر القادمة.

ثالثاً: مناقشة توصيات الاجتماع الرابع للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

رابعاً: ناقش المشاركون التوصيات الصادرة عن الندوة العلمية التي نظمتها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية (نزاهة) بعنوان:" العمل على خلق وإيجاد آليات تقنية وفنية للوصول إلى أفضل السبل لمتابعة التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد".

خامساً: مناقشة مشروع قرار اعلان الرياض لاعتماد آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وتمت الموافقة على القرار واعتماده حسب الصياغة المرفقة، حيث تضمن القرار الآتي:

- يعتمد الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، بما في ذلك أسئلة التقييم الذاتي الرامية إلى تعزيز تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية، ومشروع المبادئ

التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، وكذلك مشروع المخطط النموذجي لتقارير الاستعراضات القطرية.

- تتألف مرحلة الاستعراض الأولى من دورتي استعراض مدة كل منهما ثلاث سنوات، لتشمل الدورة الأولى الدول الأطراف التي قد أنهت كلتا دورتي الاستعراض المنبثقة عن المرحلة الأولى من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عند اعتماد هذا القرار. وفي الدورة الثانية، يتم استعراض بقية الدول التي لم تستكمل الدورتين المشار اليهما آنفًا من المرحلة الأولى لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد؛ لتشمل الدورة الثانية كذلك الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية العربية التي ليست طرفًا في الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.
- تشمل عملية الاستعراض جميع أحكام الاتفاقية من المادة الرابعة إلى المادة الثالثة والثلاثين خلال كل دورة من دورتي الاستعراض الأوليتين.
- تشكيل فريق عمل حكومي فني وتقني من الدول الأطراف يعمل على خلق وإيجاد آليات تقنية وفنية للوصول إلى أفضل السبل لمتابعة التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وفقًا للفقرة الرابعة من المادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية، يشار إليه فيما بعد بفريق استعراض التنفيذ، وذلك لأداء المهام التالية:

أ- إرشاد مؤتمر الدول الأطراف وإسداء المشورة له، ومساعدته في تنفيذ ولايته لاستعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ويشمل ذلك الجوانب المتعلقة بالمساعدة التقنية.

ب- مناقشة المسائل ذات الصلة بتنظيم آلية استعراض التنفيذ وهيكلها وأدائها وتمويلها والبت فيها، من أجل تعديل وتحسين القواعد التي تحكمها عندما يكون هناك ضرورةً في ذلك.

- ويطلب من الأمانة أن تعقد الدورة الأولى لفريق استعراض التنفيذ بحلول نهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢٢م لسحب القرعة وتحديد الدول المُستعرَضة والدول المُستعرِضة، وفقًا للفقرة الثانية من هذا القرار، والبنود (الثالث عشر، والتاسع عشر، والعشرون) من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛

- أن تمول احتياجات آلية الاستعراض وأمانتها -قدر الإمكان- من الموارد المتوفرة، وأن تمول التكاليف الإضافية -عند الاقتضاء- من الموارد الخارجة عن الميزانية، بما يشمل التبرعات، دون شروط من شأنها أن تؤثر على المبادئ التوجيهية للآلية وخصائصها؛
- ويطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تبادر في تمرير أسئلة التقييم الذاتي المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية إلى الدول الأطراف المؤهلة لحظة إبلاغ الدول بنتائج سحب القرعة لبدء عملية جمع المعلومات؛
- كما يطلب من الدول الأطراف أن تستكمل تعبئة أسئلة التقييم الذاتي وإعادة تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بها وفقًا للمهلة الزمنية المحددة ضمن المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة إزاء إجراء الاستعراضات القطرية؛
- ويطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يقدّم للفريق العامل، والمشار إليه في الفقرة الرابعة، مقترحًا للنظر في الوسائل اللازمة لتمويل تنفيذ الآلية واتخاذ قرار بشأنها.

سادساً: استعراض القرارات ذات الصلة بشبكة مبادرة الرياض العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد.

سابعاً: ناقش المشاركون مشروع قرار تعزيز التعاون العربي والدولي لمكافحة الفساد العابر للحدود وكشفه وملاحقة مرتكبيه واسترداد الموجودات عبر شبكة مبادرة الرياض العالمية للسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وتمت الموافقة على القرار واعتماده حسب الصياغة المرفقة، حيث تضمن القرار الآتي:

- يدعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي لم تفعل ذلك بعد إلى تشجيع سلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد لديها على الانضمام إلى شبكة مبادرة الرياض العالمية لسلطات انفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد GlobE Network والمشاركة فيها بفعالية والاستفادة منها على أفضل وجه، وبذل جهود ملموسة والسعي للانضمام إلى هذه الشبكة بحلول عام ٢٠٢٣م؛
- ويدعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، على استخدام منصة شبكة مبادرة الرياض GlobE Network في عملية تبادل المعلومات ذات الصلة بمسائل جنائية، بشكل استباقي وفي الوقت المناسب بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، دون طلب مسبق، حيثما تعتقد أن هذه المعلومات يمكن أن تساعد السلطة المتلقية

على القيام بالتحريات والإجراءات الجنائية أو إتمامها بنجاح، أو قد تفضي إلى تقديم الدولة الطرف الأخرى طلب مساعدة قانونية متبادلة بمقتضى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووفقاً لالتزاماتها الدولية ودون المساس بقانونها وسياساتها الداخلية المتعلقة بتبادل البيانات، او بتحقيقاتها أو ملاحقتها او إجراءاتها القضائية؛

- يطلب من الدول الأطراف دعم أهداف وغايات شبكة مبادرة الرياض العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد GlobE Network بما يسهم في التشغيل الفعال للشبكة وتعزيز وترويج أوجه التآزر بين الدول الأطراف إزاء الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها واسترداد الموجودات لبلدانها الأصلية؛
- كما يطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية النظر في دعوة شبكة مبادرة الرياض العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد GlobE Network من خلال أمانتها المتمثلة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الفعاليات ذات الصلة بالتعاون العربي إزاء الوقاية من الفساد ومكافحته واسترداد الموجودات الناتجة عنه؛
- كما يطلب أيضاً من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تجمع المعلومات ذات الصلة وتقدم تقارير بشأن التقدم المحرز وما يتم مواجهته من تحديات في تنفيذ هذا القرار من قبل الدول الأطراف إلى المؤتمر في جميع دوراته المقبلة.

ثامناً: ناقش المشاركون مشروع بروتوكول عربي مكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد يتعلق بالتعاون في مجال استرجاع الأموال المتأتية من الفساد والمهربة إلى الخارج، وقرر المؤتمر التالي:

١- تشكيل لجنة من خبراء مكافحة الفساد في الدول الأطراف لدراسة " مشروع بروتوكول عربي مكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد يتعلق بالتعاون في مجال استرجاع الأموال المتأتية من الفساد والمهربة إلى الخارج " المقدم من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ضوء ملاحظات الدول الأطراف التي ترد على مشروع البروتوكول، ورفع نتائج أعمالها إلى الدورة القادمة لمؤتمر الدول الأطراف للنظر في اعتماده. وبهذا الشأن، تم اقتراح أن تقوم الدول بترشيح ممثليهم في اللجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات

المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، لدراسة مشروع البروتوكول العربي المشار إليه.

تاسعاً: في البند المتعلق بتحديد مكان وزمان عقد الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الاطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، قرر المؤتمر التالي:

١- الموافقة على طلب دولة فلسطين باستضافة ورئاسة الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وذلك خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣ على أن يحدد مكان الاستضافة لاحقًا، بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ورئاسة الدورة الحالية للمؤتمر.

٢- إحالة طلب دولة فلسطين لإنشاء آلية لرصد مؤشرات النزاهة في الإجراءات المعمول بها في القطاع العام في الدول الأطراف من خلال تحليل المعلومات المقدمة من قبل الدول الأعضاء في الاتفاقية إلى الاجتماع القادم للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

وفى نهاية أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر، توجه السادة المشاركون بالشكر إلى معالى الأستاذ/ مازن بن إبراهيم الكهموس – رئيس الدورة الحالية للمؤتمر ورئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية، على الاستضافة الكريمة وحسن تنظيم أعمال هذا المؤتمر، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في كل من: معالي السفير/ د.محمد الأمين ولد اكيك، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس قطاع الشؤون القانونية وسعادة السيد وزير مفوض/ ياسر عبد المنعم – مدير إدارة الشؤون القانونية، مسئول الأمانة الفنية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على حسن إدارتهم للجلسات والجهود القيمة في إعداد وثائق المؤتمر وتنظيم أعماله.

معالي السيد/ مختار الأخضري	معالي السفير/ د.محمد الأمين ولد اكيك	معالي الأستاذ/ مازن بن إبراهيم الكهموس
مقرر الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد	الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون القانونية	رئيس الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

قائمة
بأسماء أصحاب المعالي والسعادة والوفود المشاركة
في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف
في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد
2022/3/23م
الرياض- المملكة العربية السعودية

المملكة الأردنية الهاشمية :

الاسم	الصفة
معالي السيد/ مهند علي حدازي	رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
السيد/ محمد صبح محمد صوالحه	مدير مديرية الدعم الرقمي ومديرية التعاون الدولي
السيد/ رائد علي عبد الله أبو ربيحه	مدير المكتب الفني
السيد/ إسلام البواعنه	رئيس قسم العلاقات الدولية

دولة الإمارات العربية المتحدة:

الاسم	الصفة
معالي الدكتور/ حارب بن سعيد العميمي	رئيس ديوان المحاسبة
السيد/ عمر عبد العزيز الحمادي	ديوان المحاسبة
السيد/ خالد عبد الله الحبسي	ديوان المحاسبة
السيد/ أحمد سلطان الدرعي	ديوان المحاسبة

مملكة البحرين:

الاسم	الصفة
معالي الفريق/ طارق حسن الحسن	رئيس الأمن العام
العميد/ بسام محمد المعراج	مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية
العقيد/ أحمد الظاغن	مدير مكتب رئيس الأمن العام بوزارة الداخلية
الرائد/ محمد جاسم الخدري	مدير إدارة مكافحة جرائم الفساد بوزارة الداخلية
السيد/ عادل عبد الرحمن البلوشي	موظف بوزارة الداخلية

الجمهورية التونسية :

الاسم	الصفة
سعادة السفير/ هشام الفورتي	سفير تونس لدى المملكة العربية السعودية
السيد/ حمدي بن عثمان	سكرتير أول

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

الاسم	الصفة
السيد/ عبد القادر سماحي	نائب سفير الجزائر لدى المملكة العربية السعودية
السيد/ الأخضري مختار	مدير عام الديوان المركزي

المملكة العربية السعودية :

الاسم	الصفة
معالي السيد/ مازن بن ابراهيم الكهموس	رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
الدكتور/ ناصر بن أحمد أبا الخيل	مساعد الرئيس للتعاون الدولي في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
الأستاذ/ محمد عبدالعزيز الدخيل	مدير عام الإدارة العامة للاتفاقيات الدولية والإقليمية
الأستاذة/ لولوه بنت ناصر الغشيان	مدير إدارة الاتفاقيات الإقليمية.

جمهورية العراق:

الاسم	الصفة
معالي القاضي/ علاء جواد حميد	رئيس هيئة النزاهة الاتحادية
السيد/ باسم جاسم هجول	مدير عام الدائرة الإدارية والمالية
السيد/ عادل جاسم مصطفى	معاون مدير عام دائرة الوقاية
السيد/ أحمد جواد صالح	مدير مكتب رئيس الهيئة
السيد/ بشار ناهض خليص	مدير قسم العلاقات الدولية
السيد/ فراس مازن ريسان	موظف في وزارة الخارجية
سعادة السفير/ د. عبد الستار هادي الجنابي	سفير جمهورية العراق لدى المملكة العربية السعودية
السيد/ مصطفى جميل العزاوي	مدير المراسم
السيد/ عمر عصام	مدير مكتب السفير

سلطنة عمـــان :

الاسم	الصفة
معالي السيد/ ناصر بن هلال المعولي	رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية
السيد/ ناصر بن محمد بن خلفان الحوسني	مدير عام المديرية العامة للرقابة على الاستثمارات
السيد/ محمد بن عبد الله بن حمدون الحارثي	رئيس مكتب رئيس الجهاز
السيد/ شبيب بن ناصر بن خلفان البوسعيدي	مدير عام المديرية العامة للأعمال القانونية

دولة فلسطين :

الاسم	الصفة
معالي الوزير/ رائد محمود رضوان زيادة	رئيس هيئة مكافحة الفساد
السيد/ سعيد شحادة	مستشار رئيس الهيئة
السيدة/ سرين عمايرة	رئيس وحدة التعاون الدولي والمحلي
السيد/ أسامة السعدي	رئيس وحدة الشؤون القانونية

دولة قطر:

الاسم	الصفة
معالي السيد/ حمد بن ناصر المسند المهندي	رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية
السيد/ جاسم بن عبد الرحمن الدرهم	مدير المكتب الفني لمكتب رئيس الهيئة
السيد/ سعد بن محمد المسند	رئيس قسم الموارد البشرية

دولة الكويت :

الاسم	الصفة
معالي السيد/ عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم	رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)
السيد/ د. محمد عبد الرحمن بوزبر	الأمين العام بالإنابة
السيد/ خالد عبد الله الرميحي	مدير مكتب معالي رئيس الهيئة
السيد/ ضاري جاسم بويابس	اختصاصي بإدارة التعاون الدولي

جمهورية مصر العربية :

الاسم	الصفة
السيد/ محمد سلامة أحمد عزت	وكيل هيئة الرقابة الإدارية - رئيس الوفد
السيد/ خالد محمد سعيد حسن	وكيل هيئة الرقابة الإدارية
السيد/ خالد محمد عوض اللبان	عضو هيئة الرقابة الإدارية
المستشار/ عمرو فاروق مهنى	رئيس المكتب الفني بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
وزير مفوض/ محمد عبدالسلام عبدالحميد الشاهد	رئيس وحدة مكافحة الفساد بوزارة الخارجية
المستشار/ محمد محمد خيري طه	رئيس نيابة بإدارة التعاون الدولي بمكتب النائب العام
سعادة السفير/ فاروق أحمد	سفير جمهورية مصر العربية لدى السعودية
السيد/ ضياء حماد	نائب السفير المصري لدى السعودية
السيد/ محمد الكاشف	سكرتير أول بالسفارة
السيد/ عمرو النجد	مدير مكتب السفير

المملكة المغربية :

الاسم	الصفة
معالي السيد/ محمد بشير الراشدي	رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
السيد/ أحمد العمومري	الكاتب العام لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
السيد/ عبد الرحمان اللمتوني	رئيس شعبة تتبع القضايا الجنائية الخاصة برئاسة النيابة العامة
السيد/ عبد العزيز الهواري	مسؤول وحدة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
السيد/ عبد الحق سرمك	مسؤول وحدة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الدول المشاركة بصفة مراقب

دولة ليبيا:

الاسم	الصفة
السيد/ نعمان محفوظ الشيخ	رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
السيد/ محمد خليل الكحلي	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
السيد/ آدم محمد السعداوي	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
السيد/ حسين على الكيلاني	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
السيد/ أحمد محمد المقطوف	وزارة الخارجية والتعاون الدولي

الجمهورية اليمنية:

الاسم	الصفة
معالي القاضي/ أفراح صالح بادويلان	رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

قطاع الشؤون القانونية

الاسم	الصفة
معالي السفير/ د. محمد الأمين ولد اكيك	الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون القانونية
سعادة وزير مفوض / ياسر عبد المنعم عبد العظيم	مدير إدارة الشؤون القانونية مسئول الأمانة الفنية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

المنظمات المشاركة بصفة مراقب

الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب

الاسم	الصفة
العقيد الدكتور/ نايف بن سليمان المطلق	مدير المكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب
الرائد/ فيصل القحطاني	موظف بالمكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب
السيد/ على كومان	موظف بالمكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الاسم	الصفة
معالي السيد/ عبد المجيد بن عبد الله البنيان	رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

البرلمان العربي

الاسم	الصفة
معالي النائب/ هزاع القحطاني	عضو البرلمان العربي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الاسم	الصفة
السيدة/ منى سالم الرصاص	المنسق الإقليمي لمشروع مكافحة الفساد وغسل الأموال UNODC
السيد/ حاتم فؤاد	المدير الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
برقيت ستروبيل شاو	رئيس فرع الفساد والجرائم الاقتصادية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
صوفيا مينقاست	مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
السيد/ بدر البنا	مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
السيد/ محمد شربال	مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة